اقتصاد

مصر... الكهرباء تعاود الانقطاع

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قررت الشركة القابضة للكهرباء في مصر إعادة العمل بخطة تخفيف الأحمال بداية من اليوم الاثنين، إثر انقضاء قرار مجلس الوزراء إيقاف قطع الكهرباء عن المواطنين، بصورة مؤقتة، حتى نهاية فصل الصيف في 15 سبتمبر/ أيلول الجاري. وقال مصدر مطلع في لجنة الطاقة بمجلس النواب إن عودة انقطاع التيار الكهربائي ستقتصر على ساعة واحدة يومياً في محافظات القاهرة الكبرى والإسكندرية، وقد تمتد إلى ساعتين في محافظات الدلتا والصعيد، مع استمرار استثناء المحافظات السياحية من خطة تخفيف الأحمال.

وأضاف المصدر لـ«العربي الجديد» أن عودة قطع الكهرباء بمثابة قرار سيادي لا دخل للبرلمان به، ومرتبط بإمدادات الغاز الطبيعي والمازوت اللازمين لتشغيل محطات الكهرباء، لا سيما مع تحول مصر إلى استيراد الغاز بفعل زيادة الاستهلاك، وتراجع الإنتاج المحلي. وأفاد المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، بأن اللجنة سبق أن خاطبت وزارة الكهرباء للمطالبة بإرجاء عودة العمل بخطة تخفيف الأحمال، حتى لا تتزامن مع بداية العام الدراسي الجديد المقرر انطلاقه في الـ21 من الشهر الجاري، وذلك مراعاة للطلاب وأولياء الأمور. ومع تراجع الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي، أرست مصر مناقصة لشراء 20 شحنة من الغاز المسال لتغطية الطلب خلال فصل الشتاء، تتسلم 17 شحنة منها بين الرابع من أكتوبر/ تشرين الأول و29 نوفمبر/ تشرين الثاني في المحطة العائمة بميناء العين السخنة على البحر الأحمر، وثلاث شحنات بميناء العقبة في الأردن. وخصصت الحكومة نحو 1,2 مليار دولار لاستيراد الغاز المسال من أجل وقف انقطاع الكهرباء خلال أشهر الصيف بقيمة تصل إلى 14,5 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية، يباع ما يستخدم منها لإنتاج الكهرباء بسعر ثلاثة دولارات، ولشركات إنتاج الأسمدة بسعر 5,75 دولارات، ولشركات الأسمنت بسعر 12 دولاراً، مع تحمل وزارة المالية فارق التكلفة.

وطبقت مصر خطة تخفيف أحمال الكهرباء منذ أكثر من عام في مواجهة زيادة الطلب، ونقص إمدادات الغاز لمحطات الكهرباء، عقب تراكم مديونيات وزارة الكهرباء لوزارة البترول بسبب فارق دعم الأسعار. وتدفع ظاهرة انقطاع الكهرباء إلى خسائر فادحة في القطاعات الصناعية والإنتاجية التي لجأت إلى رفع أسعار السلع الغذائية في مواجهة خسائر التشغيل. وبداية من فاتورة أغسطس/ آب الماضي، رفعت وزارة الكهرباء سعر تعرفة الاستهلاك المنزلي للشريحة الأولى إلى 0,68 جنيه للكيلوواط في الساعة بزيادة 17,2%، والثانية إلى 0,78 جنيه بزيادة 15%، والثالثة إلى 0,95 جنيه بزيادة 14%، والرابعة إلى 1,55 جنيه بزيادة 24%، والخامسة إلى 1,95 جنيه بزيادة 39%، والسادسة إلى 2,1 جنيه بزيادة 40%، والسابعة إلى 2,23 جنيه بزيادة 35,2%، (الدولار = 48,5 جنيهاً مصرياً).

كما أخطرت شركات الكهرباء المستهلكين بمضاعفة رسم تحصيل النظافة، الذي يسدد للحكومة عن طريق فاتورة استهلاك الكهرباء شهرياً، حيث زادت من ستة جنيهات إلى 12 جنيهاً على المنازل في المناطق الشعبية، ومن تسعة إلى 18 جنيهاً في الأحياء المتوسطة، لترتفع من 25 إلى 50 جنيهاً في الأحياء الفاخرة والمحلات التجارية، غير المنتجة لمخلفات صناعية.

14,8 مليون رحلة قطار يومياً في الصين

أظهرت بيانات رسمية صادرة عن شركة المجموعة الوطنية الصينية المحدودة للسكك الحديدية أنّ من المتوقع أن تشهد الصين 74 مليون رحلة ركاب بالسكك الحديدية، خلال ذروة السفر التي تستمر خمسة أيام بمناسبة عطلة منتصف الخريف.

وذكرت الشركة أن متوسط رحلات الركاب اليومي سيصل إلى ما يقدر بنحو 14,8 مليون رحلة خلال الفترة ما بين يومي 14 و18 سبتمبر/ أيلول الجاري. وخلال العطلة، سيستمر تدفق ركاب السكك الحديدية على مستوى عال، حيث يميل الناس إلى زيارة المناطق السياحية أو العودة إلى منازلهم للم شمل الأسرة، في حين ستعمل إدارات السكك الحديدية المحلية على تحسين خدمات السفر، وفق وكالة الأنباء الصينية (شينخوا).

(Getty)

الاقتصاد الأميركي يضع العالم في حيرة

مصطفى عبد السلام

المتأمل للتحليلات الخاصة بمستقبل الاقتصاد الأميركي، الأكبر عالمياً، في المدى القريب يقع في حيرة شديدة، في ظل تضارب التوقعات والمؤشرات المتعلقة بأسواق المال، ومعدلات النمو والتضخم والبطالة والتصنيع والإفلاس وغيرها، وغموض تخمينات المشهد السياسي، ومن الفائز في سباق الانتخابات المقبلة، ترامب أم هاريس، وأيهما سيكون الأصلح لقيادة الاقتصاد في السنوات المقبلة.

ففي الوقت الذي ترى فيه بنوك استثمار وخبراء اقتصاد مرموقون أن الاقتصاد الأميركي ابتعد كثيراً عن نقطة الخطر، ولم يعد مهدداً بالوقوع في مستنقع الركود، وأن حالة من التفاؤل بدأت تدب مع تراجع التضخم وقرب خفض البنك الفيدرالي الفائدة، والتأكيد أن أساسات الاقتصاد لا تزال متينة، بالنظر إلى وتيرة النمو السريعة ومعدل البطالة المنخفض تاريخياً، نجد في المقابل أن هناك آراء لشخصيات بارزة لا تزال ترى أن الخطر يحدق بالاقتصاد في ظل تباطؤ النشاط وانكماش التصنيع، وتباطؤ سوق العمل بوتيرة أعلى مما كان متوقعاً، وتوقعات بأن يرتفع معدل البطالة إلى 4,5% بحلول نهاية العام.

من بين الذين يرون أن الاقتصاد لم يبتعد بعدُ عن نقطة الخطر، وزير التجارة الأميركي السابق ويلبر روس، الذي يرى أن بلاده تتجه نحو ركود مع انكماش الاقتصاد، الذي شهد ضخ تريليونات الدولارات التي وصفها «بغير المنتجة» خلال جائحة كورونا، وكذلك الخبير محمد العريان، الذي يرى أن إصرار الفيدرالي على تأجيل قرار خفض الفائدة قد يعرض الاقتصاد الأميركي للخطر. وبداية أغسطس رفع بنك جي بي مورغان تشيس تقديراته لاحتمال انزلاق الولايات المتحدة في حالة ركود إلى 35% بحلول نهاية العام، وأن تصل احتمالات حدوث ركود بحلول النصف الثاني من 2025 إلى 45%.

حتى التقارير الصادرة عن كبريات الصحف ومنها «واشنطن بوست»؛ ترى أن الاقتصاد الأميركي قد يعاني قريباً حالة ركود اقتصادي، لا سيما أن فترة الازدهار في 2023 قد انتهت، وبات الوضع الآن هشّاً. في المقابل زادت وتيرة التوقعات المتفائلة التي تستبعد الركود مع اقتراب خفض الفائدة، بل ويشعر هذا الفريق بحدوث قفزة في «وول ستريت»، وأن تتجه الولايات المتحدة نحو هبوط ناعم، مع توسع الاقتصاد وتراجع التضخم إلى هدف 2%.

وسط تلك الآراء المتضاربة يراقب الملايين حول العالم الخطوة التالية للبنك الفيدرالي بشأن الفائدة واستمرار علامات الضعف الاقتصادي، لأن تلك الخطوة لن تكون تداعياتها مقتصرة على الاقتصاد الأميركي، بل تمتد إلى اقتصاد وأسواق وعملات العالم ومنها الدول العربية والناشئة.

لقطات

الجزائر تصدر معدات كهرباء إلى العراق

أعلنت شركة الكهرباء والغاز الحكومية الجزائرية «سونلغاز» تصدير معدات كهربائية مهمة إلى العراق، انطلاقاً من مصنعها شرقي البلاد الذي أقيم بشراكة مع شركة جنرال إلكتريك الأميركية، وذلك بعد إمدادات السوق التونسية بالكهرباء، طيلة الصيف الماضي، وضخ 1000 ميغاواط بشكل عاجل أيضاً في شبكة الكهرباء التونسية قبل أيام، في أعقاب عطل أصاب إحدى محطات الإنتاج. وفي هذا السياق، أفادت شركة سونلغاز الحكومية الجزائرية، في بيان، بأنها «باشرت عملية تصدير معدات كهربائية مهمة نحو دولة العراق».

مصر... تركيب ماكينات مصنع «غزل 1»

أكد بيان لوزارة قطاع الأعمال العام في مصر، صدر أمس الأحد، أنه جرى تركيب جميع الماكينات الجديدة بعد إتمام الأعمال الإنشائية استعداداً للبدء في التشغيل التجريبي، خلال الفترة القليلة المقبلة، لمصنع «غزل 1» الذي يعد أكبر مصانع الغزل في العالم حسب البيان. وتابع وزير قطاع الأعمال العام في مصر محمد شيمي، وفق البيان، سير العمل بمصنع «غزل 4» باكورة المصانع الجديدة في مشروع التطوير بطاقة إنتاجية تبلغ 15 طن غزل يومياً، كما تابع أعمال مصنع «غزل 6»، ومشروع إنشاء مجمع مصانع النسيج والتحضيرات والصباغة، ومشروع محطة الكهرباء الجديدة.

اشتراكات الموبايل في عُمان ترتفع 1,67%

شهدت أعداد اشتراكات المنتفعين بخدمات الاتصالات في عُمان ارتفاعاً خلال شهر يوليو/ تموز الماضي. وأظهرت بيانات للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ارتفاعاً في عدد اشتراكات المنتفعين بالهاتف النقال «الموبايل» خلال الشهر بنسبة 1,67%، مقارنة بنهاية يونيو/ حزيران الماضي، بواقع 116,17 ألف اشتراك جديد خلال الشهر؛ ليرتفع عددهم إلى 7,06 ملايين اشتراك. وجاء ذلك بسبب زيادة عدد اشتراكات منتفعي الهاتف النقال بالخطوط آجلة الدفع بنسبة 4,18% خلال الشهر؛ ليصل عددها إلى 1,97 مليون اشتراك.

بدء سحب ناقلة نفط يونانية استهدفها الحوثيون

تعز ـ **فخر العزب**

كشفت مهمة الاتحاد الأوروبي البحرية في البحر الأحمر المعروفة باسم أسبيدس «EUNAVFOR ASPIDES» أمس الأحد، أنها بدأت سحب سفينة النفط اليونانية إم في سونيون «MV SOUNION» إلى مكان آمن. وأضافت عبر حسابها في منصة إكس، أن عملية إنقاذ السفينة MV SOUNION عملية معقدة وتتكون من عدة مراحل، مؤكداً أن توفير الحماية لهذه العملية يساهم في الأمن البحري والبيئي. كانت الناقلة «سونيون» تعرضت للهجوم الأول من قبل الحوثيين يوم الأربعاء 21 أغسطس/ آب وفي اليوم التالي تم نقل طاقمها المكون من 25 فرداً (23 فلبينياً واثنان من الروس) بواسطة مدمرة فرنسية إلى مكان آمن في جيبوتي، فيما «تعرضت، لاحقاً لهجمات شملت وضع متفجرات صغيرة على سطحها ما سبّب اندلاع النيران في مناطق عديدة». والناقلة سونيون هي ثالث سفينة تديرها شركة دلتا تانكرز، مقرها أثينا، تتعرض للهجوم في البحر الأحمر في الشهر الماضي. وقال يحيى سريع، المتحدث العسكري باسم الحوثيين في خطاب بثه التلفزيون وقتها إن «الجماعة هاجمت الناقلة لأسباب، منها انتهاك شركة دلتا تانكرز قرار حظر الدخول إلى موانئ فلسطين المحتلة».

وفي 19 فبراير/ شباط 2024 أعلن الاتحاد الأوروبي انطلاق مهمة بحرية أوروبية باسم «أسبيدس» لحماية السفن التجارية في البحر الأحمر من هجمات الحوثيين. ورغم أن المهمة البحرية الأوروبية منفصلة عن الهجمات التي تشنها واشنطن ولندن، لكنّ هناك تنسيقاً بينها طوال الوقت.

وقالت أسبيدس أول من أمس، إن «سفنها الحربية شاركت بنشاط في هذا المسعى المعقد، من خلال تهيئة بيئة آمنة، وهو أمر ضروري لتمكين زوارق القطر من إجراء عمليتها». وأوضحت أن سفينة الإنقاذ حالياً تسحب الناقلة شمالاً بمرافقة قوات عسكرية، من أجل مغادرة المنطقة الخطرة التي تشهد هجمات الحوثيين، مما يسمح باستمرار عمليات الإنقاذ في أمان، كما «ترافق الناقلة قاطرة مكافحة الحرائق (بانورميتيس)، وهي جاهزة في أي وقت لإطفاء الحريق إذا لزم الأمر». وأكدت أن عملية إنقاذ «سونيون» التي تحمل على متنها 150 ألف طن من النفط، تُعد «أمراً بالغ الأهمية لمنع كارثة بيئية محتملة، في المنطقة، ولتحقيق ذلك تتعاون العديد من الجهات العامة والخاصة في هذا الجهد».

مال وسياسة

معركة المركزي الليبي... أطراف النزاع يعزّزون مواقعهم

تتواصل معركة المصرف المركزي الليبي على الرغم من المفاوضات المستمرة طوال الفترة الماضية بين الأطراف المتصارعة التي تسعى إلى تعزيز مواقعها من أجل انتزاع أكبر مكاسب ممكنة

طرابلس ـ **أسامة علي**

تسعى أطراف أزمة المصرف المركزي الليبي لتعزيز مواقعها وتقوية أوراقها من أجل فرض قراراتها، تزامناً مع تعثر مفاوضات البحث بين ممثليها وتمديدها نهاية الأسبوع الماضي إلى أجل غير مسمى. الخميس الماضي، أعلن ممثلو مجلسي النواب والدولة، في بيان مشترك، عن اتفاقهم على توسيع مشاورات بين مجلسيهما وفقاً لعدد من المحددات التي تكفل التوصل إلى ترتيبات مؤقتة ضمن فترة زمنية محددة تكفل تسيير أعمال المصرف إلى حين تعيين محافظ ومجلس إدارة جديدين، استناداً إلى مقتضيات الاتفاق السياسي.

وفيما رحبت البعثة الأممية، التي تسيّر المفاوضات بين مجلسي النواب والدولة منذ نحو أسبوعين، بالتقدم المحرز بين ممثلي المجلسين «بشأن المبادئ والمعايير والآجال التي ينبغي أن تنظم الفترة الانتقالية المؤدية إلى تعيين محافظ ومجلس إدارة جديدين للمصرف المركزي»، إلا أنها عبرت عن أسفها لعدم توصلهما إلى اتفاق نهائي. وفي بيان ممثلي المجلسين توضيح لتلك المحددات، ومنها العمل على تسمية محافظ جديد للمصرف، على أن يقترح المحافظ أعضاء مجلس الإدارة في فترة عشرة أيام من تاريخ تسلم مهامه، والعمل على ترسيخ معايير الشفافية والإفصاح والحكم الرشيد في كل أعمال المصرف، وتوخي معايير المهنية والكفاءة والنزاهة وحسن السيرة في كل من يتولون مسؤوليات داخل المصرف، والالتزام بتبني اتفاق يحفظ المكانة الاعتبارية والمالية للمصرف على الساحة الدولية، ويحمي موارد الشعب الليبي من الهدر وسوء الاستخدام، وكذلك احترام مؤسسة مصرف ليبيا المركزي والامتناع عن أي إجراءات تضر بوضعها المالي والاقتصادي.

لا اتفاق نهائياً

كان من المقرر، بحسب إعلان للبعثة الأممية، أن يعلن ممثلو مجلسي النواب والدولة عن «صيغة اتفاق نهائية» بشأن المحافظ ومجلس إدارة المصرف، الخميس الماضي، بحسب بيان للبعثة الأربعاء الماضي، بعد تأجيل ذلك ثلاث مرات متوالية منذ بدء المفاوضات بينهما الأسبوع قبل الماضي برعاية البعثة الأممية. وعلى الرغم من تأكيد ممثلي المجلسين، في البيان ذاته، الخميس الماضي، أن مجلسيهما سيواصلان خلال الأيام القليلة المقبلة المشاورات الرامية إلى إنهاء الأزمة، إلا أنهما لم يحددا موعداً لبدء تلك المشاورات، ما يشير إلى استمرار أزمة المصرف إلى آجال غير واضحة، بالإضافة لعدم إعلان المجلس الرئاسي، أحد أطراف الأزمة الرئيسية، عن موقفه حيال مستجدات المفاوضات، وكذلك عدم وضوح موقعه في تلك المفاوضات، خاصة أن البعثة الأممية أشارت في أغلب بياناتها إلى وجود ممثل للمجلس الرئاسي ضمن تلك المفاوضات، من دون أن تنجح في تيسير طاولة مفاوضات موحدة بين المجالس الثلاثة. وضمن تعبيرها عن أسفها لعدم توصل ممثلي المجلسين إلى صيغة اتفاق نهائي في أعقاب استئناف المفاوضات يوم الخميس الماضي، جددت البعثة التأكيد أن «القرارات الأحادية التي اتخذتها جميع الأطراف في مختلف أنحاء البلاد من شأنها تقويض الثقة بين الأطراف السياسية والأمنية وتكريس الانقسامات المؤسسية»، محذرة من تداعيات استمرار هذه القرارات على وضع المصرف المركزي داخل النظام الدولي المالي.

> تحركات للكبير من إسطنبول والمجلس يفتح ملفات المخالفات

تعزيز المواقع

في الغضون أفادت معلومات مصادر مقربة من عدد من أطراف أزمة المصرف عن مساعيها لتقوية مواقعها ضمن خريطة الصراع القائم بينها حول المصرف المركزي، ففيما يعتزم مجلسا النواب والدولة التحالف مع المحافظ المعزول من المجلس الرئاسي الصديق الكبير لتضييق الخيارات أمام الإدارة الجديدة للمصرف، المعينة من المجلس الرئاسي أمام المنظومة المصرفية الدولية، تتجه الأخيرة إلى تعزيز مبادئ الشفافية والحوكمة وإطلاع المصارف الدولية على أعمالها لتعزيز ثقتها في المنظومة المالية الدولية. ووفقاً لمعلومات أدلى بها مصدر مقرب من اللجنة المالية بمجلس النواب لـ«العربي الجديد»، رفض ذكر اسمه، فإن مستشاري اللجنة المالية بمجلس النواب ورئيس المجلس عقيلة صالح يخططون مع الصديق الكبير، لتوسيع دائرة الخطابات الموجهة إلى المصارف الدولية بعدم التعامل مع الإدارة الجديدة للمصرف، وعدم مسؤوليتهم إزاء أي مخاطر مالية قد تنتج عن تعامل المصارف الدولية مع إدارة المصرف الجديد بطرابلس. وفي الوقت الذي واجه فيه مجلس النواب قرار المجلس الرئاسي منذ اندلاع أزمة المصرف بقرار وقف إنتاج النفط لوقف تدفق الإيرادات إلى المصرف، اتجه الكبير إلى استخدام صلاحياته التي ما يزال معترفاً بها دولياً لقطع الطريق أمام الإدارة الجديدة من خلال مخاطبة المصارف الدولية بخطورة الوضع في المصرف، واتهام الإدارة الجديدة باقتحام مقر المصرف وتهديد الموظفين، وتعزيز ذلك ببلاغات قدمها إلى مكتب النائب العام.

تحركات الكبير من إسطنبول

صرح الكبير، الخميس الماضي، من مقر إقامته الاختياري في إسطنبول بعد فراره من طرابلس، لوكالة رويترز بأن المصرف المركزي في طرابلس بات معزولاً عن النظام المالي الدولي، مؤكداً أن أكثر من 30 مؤسسة مصرفية دولية علقت جميع معاملاتها مع المصرف في طرابلس. وبينما أوضح الكبير بأنه لا يمكن الوصول إلى الودائع الليبية في الخارج، اعترف بأن الإدارة الجديدة في طرابلس تمكنت من السيطرة على المنظومة الإلكترونية الداخلية وأعادت العمل في المصرف، لكن الجانب الآخر من المنظومة الإلكترونية والمتعلق بالتعاملات الخارجية لم تسيطر عليه، في إشارة واضحة لإحكام قبضته على تعاملات المصرف الخارجية.

في الجانب الآخر تفيد معلومات مصدر مقرب من المصرف المركزي بطرابلس، إلى دأب الفريق المصرفي المسيطر على المصرف، على الإسراع في العمل، وفق مبادئ الإفصاح والشفافية في التعاملات المالية، مخاطباً الجهات الدولية المالية تباعاً بذلك، في خطوة باتجاه إشعار المنظومة المصرفية الدولية بالأمان والثقة في تعاملاتها.

تجاوزات المركزي الليبي

وقال مصدر، رفض ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد» إن «شخصيات من المصرف وخبراء مال يعدون تقارير دقيقة للكشف عن تجاوزات كبيرة في عمل الصديق الكبير لتأكيد صحة قرار عزله»، مؤكداً أن الفريق المالي العامل بالإدارة الجديدة للمصرف بدأ في الاشتغال على ملفات تعني الأطراف الدولية في الشأن الليبي، وأهمها ملف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وضمن معلومات المصدر نفسه، فإن الإدارة الجديدة تسعى لتطوير أعمالها لإحكام قبضتها على المصرف وفرض نفسها واقعاً يمكن التعامل معه، فبعد أن نجحت في إعادة العمل في أكثر إدارات المصرف والسيطرة على منظومته الإلكترونية الداخلية، تتجه إلى العمل على الملفات المتصلة بسياسات الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأميركية، وإنجاز خطوات ملموسة فيها لم تتحقق في السابق، في رسالة مباشرة وواضحة للخارج مفادها توفر قدرات لديها لإدارة تلك الملفات المقلقة، خاصة ملف تمويل الإرهاب. وفي مؤشر باتجاه عزم الإدارة الجديدة انتهاج مبادئ الإفصاح في عملها، أصدرت ليل الجمعة الماضية، نشرة أوضحت فيها أن الإيرادات العامة للدولة الليبية منذ مطلع العام الجاري وحتى نهاية أغسطس/ آب المنصرم بلغت نحو 66,72 مليار دينار من مبيعات النفط وجبايات الجمارك وغيرها من الموارد الأخرى، مقابل إنفاق للمرحلة نفسها بلغ نحو 59,5 مليار دينار، استحوذ منها باب الرواتب على 39,9 مليار دينار.

وأول من أمس السبت، أصدرت إدارة المصرف الجديدة نشرة أخرى كشفت فيها أن إدارة الصديق الكبير صرفت 950 مليون دولار من الاحتياطات بالخارج، عبر فرع مدينة بنغازي بدون أوامر صرف أو تحويل صادرة عن وزارة المالية، مؤكدة أنه «بالرجوع إلى السجلات والقيود لم نجد أوامر صرف أو تحويل صادرة عن وزارة المالية تقابل هذا المبلغ»، في إشارة واضحة لما سبق الإعلان عنه من جانب الكبير في يوليو/تموز الماضي، أنه خصص 1,75 مليار دولار من النقد الأجنبي لمشروعات الإعمار بالمنطقة الشرقية للعام 2024، موضحاً أن ما نفذ منها هو 950 مليون دولار.

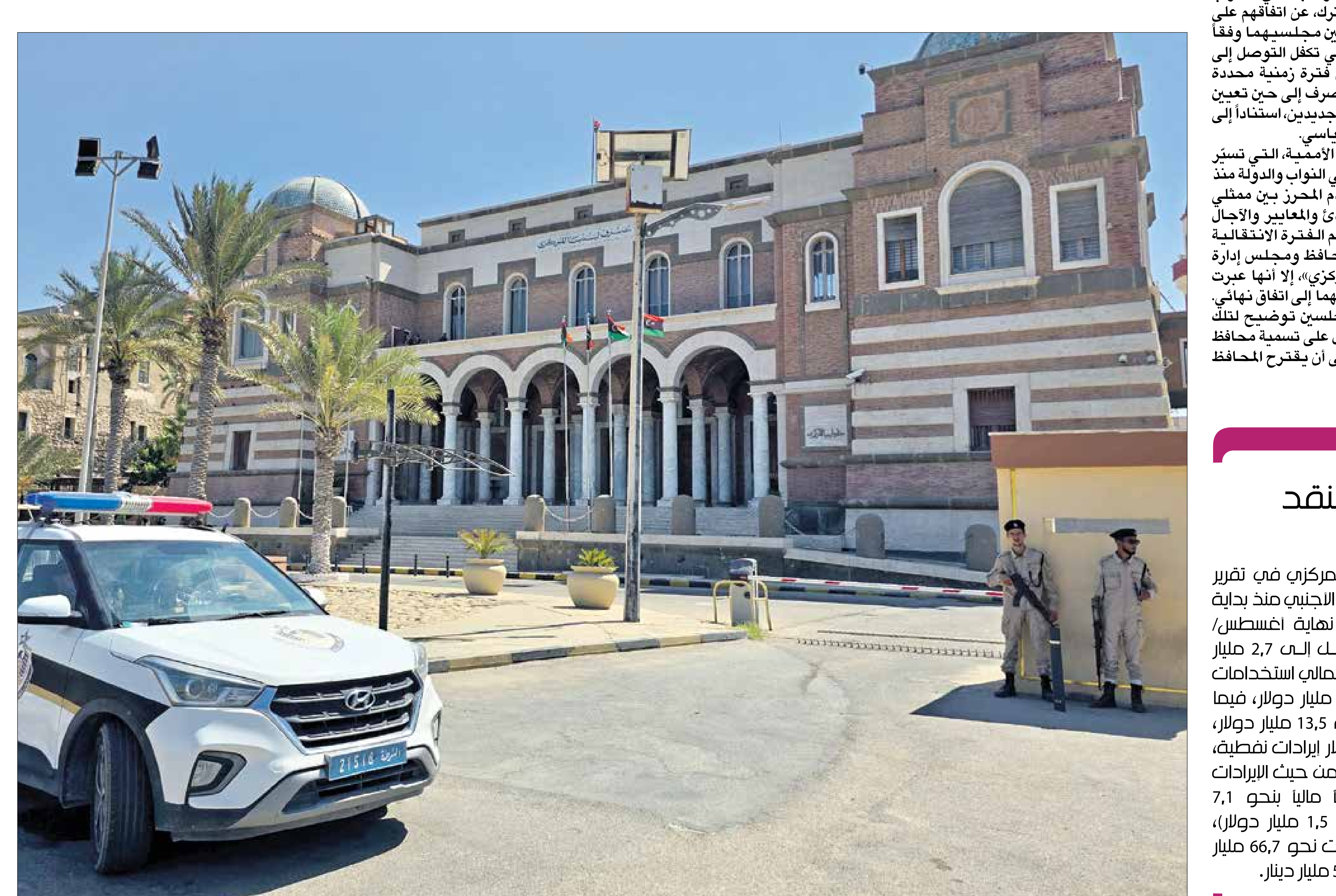

حراسة أمام المصرف المركزي في طرابلس يوم 27 أغسطس 2024 (فرانس برس)

عجز في النقد الأجنبي

أكد مصرف ليبيا المركزي في تقرير أن العجز في النقد الأجنبي منذ بداية عام 2024 حتى نهاية أغسطس/ آب الماضي وصل إلى 2,7 مليار دولار، حيث بلغ إجمالي استخدامات النقد الأجنبي 16,2 مليار دولار، فيما بلغت الإيرادات نحو 13,5 مليار دولار، منها 1,8 مليار دولار إيرادات نفطية، وحققت الميزانية من حيث الإيرادات والنفقات فائضاً مالياً بنحو 7,1 مليارات دينار (نحو 1,5 مليار دولار)، حيث بلغت الإيرادات نحو 66,7 مليار دينار والنفقات 59,6 مليار دينار.

اتصالات

العراق يعزز الإنترنت عبر كابلات من قطر

اتجه العراق إلى دول خليجية، من بينها قطر، من أجل تعزيز بنية منظومة الاتصالات ومعالجة مشكلة ضعف خدمات الإنترنت، واتفق أخيراً مع شركة «أريدُ» القطرية لمدّ كابلات تحت مياه الخليج

بغداد ـ **أحمد عيد**

اتفقت وزارة الاتصالات العراقية مع مجموعة «أريدُ» القطرية، على مشروع تركيب كابلات تحت البحر بسعة 500 تيرا بت، تصل إلى مدينة الفاو العراقية المطلة على مياه الخليج العربي ضمن محافظة البصرة جنوبي البلاد، فيما تجري الوزارة العراقية مباحثات مماثلة مع شركة بتلكو البحرينية لاستكشاف إمكانيات الاتفاق على مدّ الكابلات تحت البحر أيضاً. ويسعى العراق لتعزيز منظومة الاتصالات في مختلف مدن البلاد، التي تعاني من تذبذب بين فترة وأخرى وضعف بخدمة الإنترنت مقارنة بالمبالغ التي يدفعها المواطنون شهرياً. والخميس الماضي، قالت وزارة الاتصالات العراقية، إن الاتفاق الذي تمّ مع شركة أريدُ القطرية، يتألف من 24 زوجاً من الكابلات، ستعزز بشكل كبير قدرة العراق على التواصل الدولي من خلال الاتصال بأكثر من 200 كابل تحت البحر عالمي، من عُمان عبر الخليج العربي والفاو، وصولاً إلى أوروبا. وعلى الرغم من إعلان وزارة الاتصالات العراقية، بين الحين والآخر تحسين جودة قطاع الإنترنت، إلا أن الواقع في العراق ما زال يعاني الكثير من المشكلات المتعلقة بجودة الاتصال وسعة الخدمة والأموال المستحصلة لقاءها. ويقول المختص في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عمر الحديثي، إن «واقع قطاع الاتصالات بالمجمل في العراق يعاني من سوء الخدمة المقدمة، مضيفاً لـ«العربي الجديد»، أن «زيادة الطلب على الإنترنت المتصاعدة تستوجب توسعة منافذ السعات إلى العراق».

ولفت الحديثي إلى أن وزارة الاتصالات قادرة على معالجة الأزمات والمشاكل المتعلقة بالجودة ومستوى الأسعار، إلا أن ذلك يتطلب جهوداً حثيثة وخبرات إدارية كفوءة، متفقاً مع ما اتجهت إليه الوزارة من عقد اتفاقات مع دول الخليج العربي المتمثلة بالشركات القطرية والبحرينية وسبقتها شركة (STC) السعودية، من أجل تحقيق خدمة جيدة وعوائد مالية عالية.

تعتبر مشاريع خدمة الكابل البحري من الوسائل المهمة لتعظيم الإيرادات المالية للدولة العراقية لتراوح بين 4 و5 مليارات دولار سنوياً إذا ما استثمرت بالشكل الصحيح من أجور خدمة الإنترنت وضرائب شركات الاتصال ورسوم الترانزيت، وفقاً للباحث الاقتصادي علي عواد. وتحدث عواد، لـ«العربي الجديد»، عن أن أكثر من 500 كابل بحري تعمل على تشغيل الإنترنت حول العالم، تمتد عبر أعماق المحيطات وتنقل نحو 95 بالمائة من حجم الإنترنت العالمي بسرعة وأمان، ما يجعلها عنصراً مهماً في الاقتصاد العالمي، وفقاً للبيانات والإحصائيات العالمية.

وأضاف عواد أن توجه وزارة الاتصالات نحو الكابل البحري يوفر خدمات إنترنت قوية ومستقرة، ويحفز الجانب الأمني ويوفر الأرضية المناسبة لجذب الاستثمارات، في ظل توافر بنية تحتية حديثة للاتصالات لا تقلّ أهمية عن بقية الخدمات الأخرى. وشدد على أهمية استثمار العراق لموقعه الجغرافي الاستراتيجي لمثل هذه المشاريع، لأنها تأتي بعوائد ومردودات اقتصادية يستفيد منها في جوانب عديدة، على صعيد الاستثمار والجودة والكفاءة، ما يتيح الفرص المناسبة لجذب الاستثمارات العالمية، ويخلق نوعاً من المنافسة في سبيل تقديم أفضل خدمة ممكنة. وأكد عواد أن على العراق مغادرة الكلاسيكية في التعاملات التكنولوجية وسوء الخدمة التي كان يعاني منها طوال السنوات الماضية، بسبب الاحتكار والهيمنة التي تفرضها شركات الاتصالات المدعومة من تيارات وجهات متنفذة، ومواصلة العمل من أجل تطوير واقع العراق التكنولوجي والتقني والمساهمة الفاعلة في أتمتة بيانات جميع قطاعات الدولة لتكون آمنة.

بغداد تسعى لتحسين خدمات الاتصالات (Getty)

بروفايل

عاد اسم ماريو دراغي، محافظ البنك المركزي الأوروبي السابق، إلى الواجهة مجدداً بعد أن سلم المفوضة الأوروبية أورسولا فون دير لاين، تقريراً ينبه فيه إلى أن الاتحاد الأوروبي يواجه «تحدياً وجودياً» يعرضه لـ«احتضار بطيء»

ماريو دراغي يتحدث إلى وسائل الإعلام في 9 سبتمبر 2024 (تييري موناسي/Getty)

ماريو دراغي

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لم يتردد محافظ البنك المركزي الأوروبي السابق، ماريو دراغي، في دق ناقوس الخطر مرة أخرى. فقد سلم المفوضة الأوروبية أورسولا فون دير لاين، تقريراً ينبه فيه إلى أن الاتحاد الأوروبي يواجه «تحدياً وجودياً» يعرضه لـ«احتضار بطيء» إذا لم يتغير. رأي المصرفي الإيطالي البارز ماريو دراغي يحترمه الأوروبيون من جميع ألوان الطيف السياسي. ذلك ما دفع المفوضية الأوروبية إلى تكليفه في العام 2023 بإنجاز تقرير حول تنافسية الاتحاد الأوروبي. وهو التقرير الذي جاء في 400 صفحة يتناول فيه قدرات القطاعات الاقتصادية لذلك الفضاء الاقتصادي، وتأثيرات التشريعات الأوروبية. يؤكد أن الاقتصاد الأوروبي يأتي وراء الاقتصادين الأميركي والصيني، مشيراً إلى أن السياسات الأوروبية، بخاصة النقدية لم تحسن وضعية الأسر. ففي عقدين ونصف عقد، ارتفع الدخل الفردي الحقيقي بمرتين في الولايات المتحدة مقارنة بأوروبا. الرجل الذي أنقذ اليورو في 2012 صرح في إبريل/ نيسان الماضي، خلال مؤتمر في العاصمة البلجيكية بروكسيل، بأن الحرب الاقتصادية ليس كلمة فارغة وأوروبا بصدد خسارتها، ينبه في تقريره إلى أن أوروبا لا تستثمر كفاية في القطاع الرقمي والتكنولوجيا المتقدمة. يضاف ذلك إلى ضعف موقع الاتحاد الأوروبي في الطاقة التي تثقل على تنافسية ذلك التكتل الاقتصادي.

قواعد المنافسة

ويرى الإيطالي الذي ينبه إلى الشيخوخة الزاحفة على أوروبا، وتعذر توفير يد عاملة مؤهلة في بعض القطاعات، أنه إذا لم تصبح أوروبا أكثر إنتاجية، فإنها لن تستطيع أن تكون في الوقت نفسه رائدة في التكنولوجيات الجديدة ونموذجاً في المسؤولية المناخية، وفاعلاً مستقلاً في الساحة الدولية، مشدداً على أن أوروبا لن تستطيع تمويل نموذجها الاجتماعي. يعتبر أنه يتوجب على الدول الـ27 المكونة للاتحاد الأوروبي إعادة النظر في قواعد المنافسة التي تحول دون بروز شركات عملاقة أوروبية، مؤكداً ضرورة الاستثمار في التكنولوجيات النظيفة والرقمنة، وهو مع تقليص التبعية للصين.

وكي تتجنب أوروبا «الاحتضار البطيء» في مواجهة الصين والولايات المتحدة الأميركي، يتوجب عليها، بحسب دراغي، استثمار ما بين 750 و800 مليار يورو إضافية سنوياً، أي 5 في المائة من الناتج الإجمالي المحلي، وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف خطة مارشال التي طبقت بعد الحرب العالمية الثانية، بحسب ما لاحظه الاقتصادي الفرنسي طوما بيكوتي. يتصور دراغي أنه بهدف إنجاز استثمارات مشتركة يفترض في بلدان الاتحاد إصدار أدوات اقتراض مشتركة، غير أن مراقبين يرون أن تلك التوصية تأتي في سياق متسم بوجود حكومات في بلدان أوروبية تقودها أحزاب «سيادية» تعارض إعطاء الأولوية للتوجه الأوروبي الذي يؤشر عليه مثل ذلك الاقتراض كما حدث إبان الأزمة الصحية.

«مهما كلف الأمر»

يتذكر مراقبون عبارته الشهيرة «مهما كلف الأمر»، عندما تصدى باعتباره محافظاً للبنك المركزي الأوروبي لإنقاذ اليورو في 2012، عبر تطويع الأسواق المالية. غير أن أزمة منطقة اليورو، ستدفع المراقبين إلى خلع وصف «سوبر ماريو» عليه.

ففي 2012 أضحت الأسواق متوجسة، ولم تعد الدول قادرة على الاستدانة لتمويل مديونيتها، وامتدت العدوى التي انطلقت من اليونان إلى دول أخرى، وأضحى اليورو في مهب الريح، غير أن دراغي سيبلور خطة إنقاذ غير مسبوقة في البنوك المركزية. ارتأى الإيطالي، الذي وصفه الحائز جائزة نوبل في الاقتصاد، بول كروغمان بأنه أفضل محافظ بنك مركزي في الأزمنة الحديثة عبر تلك الخطة التي أعادت بعث إقراض الشركات والأسر، وعمد البنك المركزي إلى شراء القروض الخاصة والسندات العمومية، بهدف تحريك آلية القرض.

سفر

لماذا تراجعت السياحة الخليجية إلى تركيا؟

مسقط ـ **كريم رمضان**

شهدت أعداد السياح الخليجيين إلى تركيا تراجعاً ملحوظاً في عام 2024، إذ سجلت انخفاضات كبيرة في عدد الزوار من مختلف دول مجلس التعاون، بحسب بيانات تركية رسمية، ما يؤشر إلى انعكاسات محلية على اقتصادات دول الخليج، التي يتزايد تفضيل مواطنيها للسياحة في دول المجلس. فعلى سبيل المثال، تراجع عدد السياح الكويتيين بنسبة 38%، بينما انخفض عدد السياح الإماراتيين بنسبة 46%، والسعوديين بنسبة 9,9% في الفترة من يوليو/ تموز 2023 إلى يوليو 2024، بحسب «بلومبيرغ» نقلاً عن وزارة السياحة التركية. وعلى الرغم من استمرار تركيا في جذب ملايين السياح من دول أخرى مثل روسيا وألمانيا، قد يؤثر انخفاض السياح العرب، خاصة من دول الخليج، على الاقتصاد التركي، خصوصاً في المدن التي كانت تعتمد كثيراً على السياحة الخليجية مثل إسطنبول وبورصة، بحسب إفادة خبيرين لـ«العربي الجديد». وارتفعت إيرادات قطاع السياحة في تركيا لتسجل 8 مليارات و784 مليونا و800 ألف دولار خلال الربع الأول من العام الجاري. وأظهرت بيانات هيئة الإحصاء التركية، أن إيرادات السياحة ارتفعت بنسبة 5,4 بالمئة خلال الربع الأول من 2024، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

التضخم والفائدة

يؤكد الخبير الاقتصادي، حسام عايش، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن التراجع الكبير في أعداد السياح الخليجيين إلى تركيا يعود إلى مجموعة من الأسباب على رأسها الأوضاع الاقتصادية في تركيا، حيث ارتفعت معدلات التضخم إلى مستويات قياسية وصلت في بعض الفترات إلى 80%، وهي الآن مستقرة تحت 60%. فارتفاع أسعار الفائدة في تركيا أسهم في زيادة تكاليف السفر والإقامة، مما جعل السياحة إلى تركيا مكلفة للغاية للسياح الخليجيين، الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن وجهات بديلة مثل اليونان، بحسب عايش.

وإلى جانب الأسباب الاقتصادية، يلفت عايش إلى تزايد الحوادث العنصرية ومحاولات الاحتيال التي تعرض لها بعض السياح الخليجيين والعرب في تركيا، مؤكداً أن هذه الممارسات ولّدت شعوراً بالتهديد وعدم الأمان الشخصي، مما دفع العديد من السياح إلى تقليل رحلاتهم إلى تركيا. وعلى التوازي، ينوه عايش إلى أن السياحة في دول الخليج تشهد تحولاً نحو السياحة الداخلية، وتسعى إلى جذب إنفاق مواطنيها في الداخل، مما يزيد من فرص العمل المحلية ويعزز الاقتصاد، مع توجه الحكومات الخليجية إلى تطوير قطاع السياحة، معتبراً أن مشاريع ضخمة مثل «رؤية 2030» في السعودية والمشاريع السياحية في الإمارات وقطر من شأنها أن تسهم في جعل دول الخليج وجهة سياحية جذابة. ويخلص عايش إلى أن التحولات الاقتصادية والسياسية بين دول الخليج وتركيا، إضافة إلى التوجه نحو السياحة الداخلية، ستؤثر على مستقبل السياحة الخليجية في تركيا، وهذه التحولات من شأنها أن تسهم في تعزيز الاقتصاد الخليجي من خلال توفير العملات الأجنبية وزيادة فرص العمل.

الاضطرابات الأمنية

في السياق، يشير الخبير الاقتصادي، علي سعيد العامري، في تصريحات لـ«العربي الجديد» إلى أن تراجع أعداد السياح الخليجيين إلى تركيا يعود إلى عدة عوامل رئيسية، في مقدمتها التوترات السياسية التي شهدتها العلاقات بين بعض دول الخليج وتركيا في السنوات الأخيرة، والتي أسهمت إسهاماً مباشراً في تقليل رغبة السياح الخليجيين في زيارة تركيا، حيث أثر المناخ السياسي على قرارات السفر لدى المواطنين الخليجيين.

كما أن التقلبات في سعر صرف العملة التركية (الليرة) وعدم استقرار الاقتصاد التركي لعبا دوراً في تردد السياح الخليجيين في إنفاق أموالهم هناك، بحسب العامري، موضحاً أن انخفاض قيمة العملة قد يجعل تركيا وجهة أرخص للسفر إلا أن عدم الاستقرار الاقتصادي بوجه عام يثير مخاوف لدى العديد من السياح.

كما أن القلق من الاضطرابات الأمنية وأحداث الإرهاب في بعض المناطق التركية ساهم في دفع السياح الخليجيين للبحث عن وجهات أكثر أماناً واستقراراً، بحسب ما يرى العامري، لافتاً إلى أن التغيرات في اهتمامات السياح الخليجيين وأذواقهم قد تكون عاملاً آخر وراء تراجع أعدادهم في تركيا، حيث أصبحوا يميلون إلى وجهات بديلة، مثل دول أوروبا وشرق آسيا، التي تقدم خيارات سياحية أكثر جاذبية لهم.

أخبار

انخفاض مساحات الأبنية المرخصة في الأردن

بلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة في الأردن، منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية يوليو/ تموز الماضي، نحو 4,62 ملايين متر مربع، مقارنة مع 5,25 ملايين متر مربع للفترة نفسها من العام الماضي، بانخفاض نسبته 12%. وحسب التقرير الشهري لدائرة الإحصاءات العامة أمس الأحد، بلغ إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة 12614 رخصة، مقارنة مع 13679 رخصة خلال الفترة نفسها من عام 2023، بانخفاض نسبته 7,8%. وعلى صعيد أغراض الترخيص، بلغت المساحات المرخصة للأغراض السكنية 3,69 ملايين متر مربع حتى نهاية يوليو/تموز الماضي، مقارنة مع 4,43 ملايين متر مربع خلال الفترة نفسها من عام 2023، بانخفاض نسبته 16,7%، والمساحات المرخصة للأغراض غير السكنية 934 ألف متر مربع، مقارنة مع 823 ألف متر مربع خلال الفترة نفسها من عام 2023، بارتفاع نسبته 13,5%.

طرح عام أولي للمطاحن الرابعة السعودية

أظهر إفصاح مقدم للبورصة السعودية، أمس الأحد، أنه جرى تحديد النطاق السعري لطرح عام أولي لشركة المطاحن الرابعة ما بين خمسة ريالات و5,30 ريالات للسهم. ومن شأن ذلك أن يسمح لشركة المطاحن الرابعة السعودية بجمع ما بين 810 ملايين ريال (215,84 مليون دولار) و858,6 مليون ريال (228,80 مليون دولار) حسب السعر. وكانت المطاحن الرابعة قد أعلنت هذا الشهر أنها تخطط لطرح 162 مليون سهم، أو ما يعادل 30%

من الأسهم، في البورصة السعودية، وذلك في أحدث حلقة من سلسلة من عمليات الاكتتاب التي تشهدها المملكة. وذكرت «الرياض كابيتال»، بصفتها المستشار المالي ومدير الاكتتاب، أن فترة بناء سجل الأوامر لشريحة المؤسسات في الطرح العام الأولي ستستمر من 15 إلى 19 سبتمبر/ أيلول الجاري، بينما سيكون الطرح للأفراد يومي 2 و3 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل.

انتهاء حظر العمل بالأماكن المكشوفة في قطر

أعلنت وزارة العمل القطرية انتهاء مدة حظر العمل في الفترة الصباحية بالأماكن المكشوفة. أوضحت وفق تدوينة للوزارة على موقع التواصل الاجتماعي إكس، أمس الأحد، أنه يمكن مباشرة العمل كالمعتاد مع توخي إرشادات السلامة والصحة المهنيتين. وكانت وزارة العمل قد أعلنت في شهر مايو/أيار الماضي عن بدء العمل بقرار حظر العمل في الأماكن المكشوفة، وذلك لحماية العمال من مخاطر الإجهاد الحراري في فصل الصيف، بدءاً من 1 يونيو/ حزيران حتى 15 سبتمبر/ أيلول 2024.

نمو مشاريع الطاقة الجديدة في الإمارات

أكد وزير الطاقة والبنية التحتية في الإمارات سهيل المزروعي أن بلاده حققت تقدماً ملحوظاً في ارتفاع نسبة مساهمة إنتاج الطاقة النظيفة من إجمالي مزيج الطاقة، لتبلغ 27,83% في 2023 من المستهدف بحلول عام 2030. وأشار المزروعي إلى أن الإمارات نجحت منذ عام 2019 إلى 2022 في مضاعفة قدرتها من الطاقة المتجددة، وذلك ضمن مسار تحقيق مستهدفات استراتيجية الإمارات للطاقة، لمضاعفة القدرة المركبة ثلاث مرات بحلول 2030. ونوه بأن بلاده حققت خلال العام الماضي نمواً ملحوظاً بنسبة 70% في قدرة الطاقة المتجددة المثبتة، والتي وصلت إلى 6,1 غيغاواط، وأحرزت تقدماً في المؤشرات التنافسية للطاقة المتجددة.

مال وسياسة

تدفع الحرب الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة، الكثير من المستثمرين الإسرائيليين، لاسيما الناشطين في قطاع العقارات، للتوجه نحو البرتغال بحثاً عن ملاذ آمن لأموالهم والحصول على الإقامة

هجرة عكسية للأموال

الحرب تدفع الإسرائيليين نحو البرتغال

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

باتت البرتغال واحدة من أكثر الدول الأوروبية جذباً للكثير من المستثمرين الإسرائيليين الذين يغادرون دولة الاحتلال بفعل تأثير حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة. وذكرت صحيفة «غلوبس» الاقتصادية في عددها الصادر أمس الأحد، أن «تدفق» رجال الأعمال الإسرائيليين، وعلى رأسهم المستثمرون في مجال العقارات، إلى البرتغال لم يتوقف منذ تنفيذ عملية «طوفان الأقصى». وأشارت الصحيفة في تقرير لها، إلى أنّ عدداً كبيراً من الإسرائيليين هاجروا إلى البرتغال منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، لافتة إلى أن بعض العائلات المهاجرة معنية بالبقاء هناك عامين أو ثلاثة أعوام حتى تتضح مآلات الأمور في إسرائيل. ونوه التقرير إلى أن سوق العقارات في العاصمة البرتغالية لشبونة يجذب المستثمرين الإسرائيليين الراغبين في البحث عن فرص أخرى بعد اندلاع الحرب، على الرغم من أن الحكومة البرتغالية ألغت ميزة منح «الفيزا الذهبية» لمن يشتري بيتا أو شقة سكنية.

وأضاف أن إقبال المستثمرين الإسرائيليين الفارين من الحرب، على سوق العقارات في البرتغال، تعاظم على الرغم من الارتفاع الذي طرأ مؤخراً على أسعار الشقق السكنية هناك، لاسيما في العاصمة لشبونة ومدينة «بورتو». ومما يدل على دور الحرب في دفع الإسرائيليين، لاسيما المستثمرين، نحو البرتغال أن هذه الدولة الأوروبية لا تربط بين منح الإقامة فيها للأجانب وبين حجم الأموال التي يستثمرونها في الاقتصاد المحلي، لاسيما في سوق العقارات.

ونقلت الصحيفة الإسرائيلية عن روتم منتوش بيريتس، مديرة شركة «روتم» التي تقدم خدمات استشارية لرجال الأعمال الإسرائيليين الراغبين في الاستثمار في سوق العقارات البرتغالية، أن تعاظم وتيرة هجرة الإسرائيليين إلى الدولة الأوروبية جاء في أعقاب المخاوف السائدة في دولة الاحتلال من أن مدة الحرب الدائرة ستطول. وعزت بيريتس اختيار الإسرائيليين البرتغال كوجهة لهجرتهم إلى استقرار الأوضاع الأمنية والطقس المعتدل وسهولة الانخراط في الأنشطة الاقتصادية هناك.

وفي سياق آخر، ذكرت صحيفة «يسرائيل هيوم» أن حكومة بنيامين نتنياهو تواصل تجاوز الإطار العام للميزانية العامة، بفعل تعاظم النفقات الحكومية بسبب الحرب. وحسب الصحيفة، فقد تجاوزت الحكومة إطار الموازنة للمرة الثالثة منذ الإعلان عن شن الحرب. ونقلت عن تقرير صادر عن وزارة المالية في دولة الاحتلال أن العجز في الميزانية ارتفع إلى 8,3% من إجمال الناتج المحلي. وأبرزت الصحيفة أن قيمة العجز الإجمالي الذي سجلته الموازنة حتى نهاية أغسطس/آب الماضي بلغت 161,4 مليار شيكل (حوالي 43 مليار دولار)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 3% مقارنة بشهر مايو/أيار الماضي. وحسب الصحيفة، فقد سجلت ميزانية دولة الاحتلال عجزاً خلال أغسطس/آب بقيمة 12,1 مليار شيكل (3,3 مليارات دولار)، مقابل 5,7 مليارات شيكل (1,7 مليار دولار) في نفس الشهر من العام الماضي. وأفادت بأن عوائد خزانة الدولة بلغت خلال الشهر الماضي 37,4 مليار شيكل، في حين بلغ إجماليها منذ بداية العام الجاري 315 مليار شيكل (92 مليار دولار)، لافتة إلى أن العوائد في نفس الفترة من العام الماضي بلغت 303 مليارات شيكل في المقابل، بلغت نفقات حكومة الاحتلال منذ بداية العام 339 مليار شيكل، بينما سجلت في نفس الفترة من العام الماضي 303 مليارات شيكل. ولاحظت الصحيفة أن حكومة بنيامين نتنياهو خرقت إطار الميزانية، بهدف تغطية نفقات إيواء المستوطنين الذين نزحوا من مستوطناتهم في الجنوب والشمال، بسبب الحرب على غزة والمواجهة مع حزب الله اللبناني، ولتوفير مخصصات مالية لتعويض عشرات الآلاف من جنود الاحتياط، الذين انضموا للجيش خلال الحرب. وأشارت الصحيفة إلى أن وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، الذي يتزعم حركة «الصهيونية الدينية» حاول تهدئة المخاوف من تداعيات ارتفاع العجز في الموازنة، مدعياً أنه يتوقع أن يبلغ العجز حتى نهاية العام الجاري 6,6% من إجمالي الناتج المحلي، نتيجة الارتفاع المتوقع في عوائد الخزانة العامة من الضرائب. لكن صندوق الاستثمارات «IBI» دحض توقعات سموتريتش المتفائلة، متوقعاً أن العجز في الموازنة سيواصل الارتفاع، رغم التحسن المتوقع في مداخيل الدولة من الضرائب بسبب تعاظم نفقات الحرب. واقتبست «يسرائيل هيوم» عن تقرير صادر عن الصندوق أن العجز في الموازنة سيتعاظم بشكل كبير، في حال اندلعت حرب شاملة في الشمال مع حزب الله.

كما نقلت الصحيفة عن نعما لازيمي، عضو لجنة المالية في الكنيست والنائبة عن حزب العمل قولها، إن السياسات التي انتهجها سموتريتش خلال الحرب «شطبت الإنجازات التي حققها الاقتصاد الإسرائيلي في سنين». كان كبير الاقتصاديين السابق في وزارة المالية، يوئيل نافيه، قد ذكر في ورقة لتقييم الاقتصاد الإسرائيلي، نشرت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» مقتطفات منها في التاسع من سبتمبر/أيلول الجاري، أن إسرائيل بحاجة إلى التحرك بقوة وبإجراءات فورية لصياغة ميزانية مسؤولة لعام 2025 لدرء خطر حدوث أزمة تلوح في الأفق، والتي يمكن أن تجر اقتصادها الذي مزقته الحرب إلى الركود. وتعرّض الأمن القومي للبلاد للخطر. وحذر نافيه، الذي شغل منصب كبير الاقتصاديين في وزارة المالية أربع سنوات حتى عام 2018، من أنه إذا فشلت الحكومة في معالجة ميزانية العام المقبل بشكل مسؤول من خلال تنفيذ تخفيضات الإنفاق اللازمة، وزيادة الضرائب، والإصلاحات المعززة للنمو، فستواجه أزمة مالية خلال السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة.

مسافرون في مطار بن غوريون بتل أبيب، 14 أبريل/نيسان 2024 (الأناضول)

سوق العقارات في لشبونة يجذب المستثمرين الإسرائيليين

خسائر للشركات الناشئة

ذكر مسح أجرته نشرة «ستارت اب نيشن» الاقتصادية، في تل أبيب، أن 49% من شركات التكنولوجيا الناشئة أبلغت عن إلغاء استثماراتها بسبب الحرب، فيما توقعت 48% من الشركات انخفاضاً في النشاط العام المقبل. الوضع الأسوأ للشركات يتركز في الشمال، حيث أعربت 69% منها عن قلقها الكبير بشأن قدرتها على جمع الأموال، كما قالت 40% منها إنها تفكر في نقل أنشطتها، كلياً أو جزئياً، الى مواقع أخرى، وفق ما نقلت صحيفة غلوبس.

رأي

تراجعت أسعار النفط... فمتى تنخفض تكلفة الوقود؟

عبد الحافظ الصاوي

قبل أقل من أسبوع، تراجعت أسعار النفط لأدنى مستوى منذ ديسمبر 2021، والمتابع لأسعار الخام الأسود يلحظ أن السوق الدولية تشهد لأسعار النفط حالة من التراجع على طوال شهور 2024 الماضية، وهي بلا شك في صالح الدول المستوردة للنفط، سواء كانوا كبار المستوردين للأغراض الإنتاجية، مثل الهند والصين، أو للدول المستهلكة بحكم قلة مواردها النفطية، مثل العديد من الدول النامية. وكانت قفزات أسعار النفط التي شهدتها أسواق الطاقة، بعد الحرب الروسية على أوكرانيا في أواخر فبراير/شباط 2022، قد أدت إلى موجة من التضخم على الصعيد العالمي، وما زالت بعض الدول تعاني من آثارها.

وعلى الرغم من استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، ودخول حرب الإبادة الإسرائيلية ضد شعب غزة لما يقرب من عام، والأحوال غير المستقرة لإنتاج النفط في ليبيا، فإن أسعار النفط، كما تظهرها السوق، يوم الجمعة الماضية، متدنية عند 71,6 دولاراً للبرميل لخام برنت، و68,8 دولاراً للبرميل للخام الأميركي.

فهل نجحت خطة أميركا والغرب في تبريد أسعار النفط، لمواجهة موجات التضخم العالمية من جهة، ومن جهة أخرى إفساد مخططات روسيا للإفادة من أسعار النفط المرتفعة، وبالتالي مواجهة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها؟ أم أن انخفاض أسعار النفط ناتج عن حالة التعافي الهش في العديد من الدول الاقتصادية الكبرى؟

المرجح أنّ أميركا، عبر امتلاكها العديد من أدوات التحكم في صناعة النفط، استكشافاً وإنتاجاً وتوزيعاً، سعت وتحقق لها وضع أسعار النفط عند هذه المعدلات المنخفضة، لمواجهة التضخم، ومن ناحية ثانية تعويض مخزوناتها الاستراتيجية التي لجأت إليها إبان عامي 2022 و2023.

لسنوات، شهدت أسعار النفط في السوق الدولية، عمليات صعود وهبوط، وفي كل مرة تسمع تصريحات المسئولين بالدول النفطية العربية، عن توجههم نحو استراتيجيات التنوع الاقتصادي، وأنهم يهدفون إلى تخفيف حدة الاعتماد على العوائد النفطية، وعادة ما تكون هذه اللهجة في حالة هبوط الأسعار.

إلا أن الواقع أثبت أن هذه التصريحات ليس لها نصيب على أرض الواقع، فما زالت عوائد النفط، هي المكون الذي لا يستغنى عنه في الواقع المالي للدول العربية النفطية، فمع كل ارتفاع وانخفاض لأسعار النفط في السوق الدولية، نجد له صدى في ميزانيات تلك الدول، من حيث الفائض أو العجز.

وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي في إبريل 2024، فإن السعر العادل لميزانيات الدول النفطية العربية في عام 2024، هو 125,7 دولاراً للبرميل في كل من الجزائر والبحرين، ونحو 96 دولاراً في السعودية، و93,8 دولاراً في العراق، و83,5 دولاراً في الكويت، أما ليبيا وسلطنة عمان والإمارات وقطر، فإن تقديرات صندوق النقد تذهب إلى أن السعر العادل فيها، هي على التوالي: 66 دولاراً، و58 دولاراً، و56 دولاراً، و43 دولاراً، وإن كانت سلطنة عمان قد قدرت سعر البرميل عند 60 دولاراً في عام 2024، ومع ذلك ستعاني من عجز ميزانيتها في هذا العام.

ومن خلال مطالعة البيانات الخاصة بتقديرات صندوق النقد، ومقارنة واقع أسعار النفط في الأسواق الدولية في سبتمبر 2024، والتقديرات المستقبلية بنهاية العام وخلال عام 2025، نجد أن كلاً من الجزائر والبحرين والسعودية والعراق والكويت، سوف تعاني ميزانياتها من عجز كبير، وهو ما يعني توجه هذه الدول لاتباع إجراءات تقشفية، أو اللجوء، للاستدانة.

فدول الخليج مثل السعودية والكويت وكذلك العراق، سبق وأن لجأوا للاقتراض عبر سوق السندات الدولية، بينما الجزائر ما زالت تعتمد على أرصدتها من احتياطيات النقد الأجنبي، إلا أنه ثمة تلميحات لإمكانية اللجوء، لنصائح المؤسسات المالية الدولية، بتنفيذ برنامج للخصخصة بالجزائر، وكذلك إمكانية الاقتراض من الخارج. أيضاً نلحظ أن الدول النفطية العربية، وبخاصة الخليجية، استفادت بشكل كبير من ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة من 2019 – 2023، باستثناء عام 2020 الذي واجه العالم فيه جائحة كورونا، وحققت العوائد النفطية للدول العربية النفطية، فوائض في ميزانياتها، وزيادة أرصدة احتياطياتها من النقد الأجنبي، وكذلك المزيد من الأصول المالية بصناديقها السيادية.

إلا أن الملحظ السلبي في الحالة السعودية، أنها على الصعيد المالي، تتجه نحو الاستدانة الخارجية والتوسّع فيها، وكذلك التفريط عبر الخصخصة في أهم أصولها المالية «شركة أرامكو»، والدخول في توسعات ومشاريع استثمارية قد لا تناسب الوضع الاقتصادي لها.

ارتفع سعر النفط أو انخفض، فهو سلعة استراتيجية، ولكن من يتحكم فيها ويستخدمها في معادلة السياسة الدولية، كما تفعل العديد من الدول والقوى السياسية؟ إنها الدول الكبرى، وبخاصة أميركا والغرب، بينما الدول العربية، نصيبها العوائد المالية فقط، والتي تؤول في النهاية ليستفيد منها الغرب وأميركا، ومؤخراً بعض دول آسيا، فسوق النفط في الأصل هي سوق مستهلكين، والمنتجون أصبح دورهم ثانوياً، منذ أدركت القوى الكبرى دور النفط في الحقبة الحالية، إبان أزمة النفط في عام 1973.

ويبقى السؤال الذي لن نجد له إجابة جماعية، ليعبر عن مشاركة مجتمعية، ماذا ستفعل الدول النفطية العربية لإدارة أوضاعها الاقتصادية في ظل انخفاض أسعار النفط خلال الفترة القادمة؟ هناك تجمع «أوابك» الذي يضم الدول العربية المصدرة للنفط، ولا يُسمع له صوت لا في السراء ولا في الضراء، والمفترض أن يقود هذا التجمع أداء الدول العربية المصدرة للنفط، ووضع الاستراتيجيات، وبخاصة ليجعل من الدول العربية المصدرة للنفط فاعلاً مؤثراً على خريطة القوى الاقتصادية الإقليمية والدولية. تحول تجمع «أوابك» إلى مجرد مؤسسة لديها بعض الموظفين والخبراء، ينتجون مجموعة من النشرات والتقارير، التي لا تمثل انفراداً أو سبقاً عما تنتجه مؤسسات أخرى، مثل منظمة «أوبك» أو وكالة الطاقة الدولية، بل الأدهى أن ما تنتجه «أوابك» مجرد إعادة استخدام لبيانات المؤسسات الأخرى.

ختاماً، تتكرر الأزمات في الدول العربية، ومن بينها تكرار عمليات صعود وهبوط أسعار النفط، ولا نجد أداءً مختلفاً في كل مرة عن سابقتها، فمتى تتعلم الحكومات والشعوب الدرس؟

أزمة «إنتل» توجع الاقتصاد الإسرائيلي... أضرار لخزينة الاحتلال

تطاول الأزمة الكبيرة التي تعيشها شركة انتل العالمية، الاقتصاد الاسرائيلي، حيث يساهم نشاط الشركة في دولة الاحتلال بنحو 2% من إجمالي الناتج المحلي و6% من الصادرات

لندن ـ **العربي الجديد**

يسيطر الخوف على قطاع التكنولوجيا الإسرائيلي، والاقتصاد بشكل عام، من تداعيات الأزمة الحادة التي تتعرض لها شركة إنتل العالمية، التي لديها أنشطة واسعة في إسرائيل، إذ يتحسب القطاع تأثيرات إغلاق الشركة مصانع ووقف استثمارات ضخمة، ما يلقي بظلال قاتمة على العديد من الأنشطة في دولة الاحتلال، ويزيد أوجاع الاقتصاد الذي يعاني من الحرب المستمرة على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

ولطالما احتفى الإسرائيليون بوجود شركة التكنولوجيا في إسرائيل منذ نحو نصف قرن، حيث تساهم «إنتل إسرائيل» بحوالي 2% من إجمالي الناتج المحلي و6% من إجمالي صادرات التكنولوجيا الإسرائيلية، لكن هذه الحفاوة تتبدل حالياً، مع النظر إلى الشركة على أنها باتت «مصدر خطر» للاقتصاد الإسرائيلي بسبب المشاكل التي تتعرض لها الشركة الأم في الولايات المتحدة، التي كشفت نهاية الأسبوع الماضي، عن خطط لخفض النفقات بقيمة عشرة مليارات دولار، تشمل إغلاق مصانع، ووقف استثمارات، وتقسيم العمليات الأساسية، وتسريح نحو 15 ألف موظف، حيث يشكّل الإسرائيليون نحو 10% من إجمالي العمالة في الشركة العالمية. وتعد «إنتل» أكبر جهة توظيف خاصة في إسرائيل، وفق تحليل مطول نشره موقع كالكاليست الاقتصادي الإسرائيلي، أمس، مشيراً إلى أن الأزمة التي تطاول الاقتصاد الإسرائيلي أعمق بكثير من التسريح الوشيك لآلاف من موظفي «إنتل إسرائيل» البالغ عددهم 11700 موظف. وأشار إلى أن ثمة تساؤلات حول الشكل الذي ستبدو عليه التكنولوجيا المتقدمة الإسرائيلية والاقتصاد بأكمله بعد تنفيذ خطط الشركة العالمية للتعافي من أزمتها الحالية والتي تتضمن تقسيم أنشطة الشركة.

وكان نشاط «إنتل» في إسرائيل مسؤولاً عما يقرب من 2% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، في عام 2022. وبلغت صادرات الشركة من إسرائيل ذروتها بنحو 9 مليارات دولار، أي حوالي 6% من إجمالي صادرات التكنولوجيا الفائقة، وبجانب الوظائف المباشرة، يستفيد نحو 42 ألف شخص بشكل غير مباشر من أنشطة الشركة، كما أنها اشترت خدمات وبضائع من شركات محلية بقيمة 3,5 مليارات دولار في ذلك العام. وسيكون لتسريح الآلاف الموظفين تداعيات عميقة في إسرائيل، وفق التحليل، موضحاً أنه من الصعب تصديق أن «إنتل» ستكتفي فقط بإنهاء خدمات 15 ألف موظف من إجمالي قوتها العاملة البالغة 130 ألف موظف، لا سيما أن الشركة تجمع بين أنشطة التطوير والإنتاج، على عكس شركات التكنولوجيا العالمية التي تنشط إما في أعمال التطوير أو الإنتاج.

وإذا دخل أكثر من ألف عامل في مجال التكنولوجيا الفائقة سوق الباحثين عن عمل في الواقع الحالي في إسرائيل، فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض متوسط الراتب في الصناعة، ناهيك عن الضرر الذي يلحق بدخل الاقتصاد من الضرائب، حيث إن هؤلاء موظفون يتقاضون أجوراً مرتفعة، كما أن تخفيض العمالة إلى هذه الدرجة، إلى جانب انخفاض الصادرات، يمكن أن يدفع إلى إضعاف الشيكل، الذي يعاني بالفعل من انخفاض قيمته في ضوء زيادة المخاطر في الاقتصاد، وفق التحليل.

وأشار إلى أنه كان من الممكن رؤية عمق تأثير «إنتل» في الاقتصاد الإسرائيلي، عندما أعلنت في يونيو/حزيران الماضي عن تجميد بناء مصنعها الجديد في مستوطنة كريات جات في الجنوب، حيث كان من المقرر أن تضخ استثمارات بقيمة 15 مليار دولار في المشروع. وبجانب تضرر الأعمال المرتبطة بشكل مباشر والوظائف المباشرة من تقليص إنتل أنشطتها، فإن الأضرار تنتقل إلى خدمات النقل والأمن والمطاعم في كريات جات، حيث يخلق مصنع الشركة هناك فرص عمل في العديد من الأنشطة. ويعمل 3900 موظف في نشاط إنتاج «إنتل» في «كريات جات»، في حين أن 7800 موظف آخرين يعملون في أنشطة التطوير في المركز العملاق للشركة في حيفا شمالاً، والمركز الأصغر في مستوطنة بتاح تكفا شرق تل أبيب.

أنشطة «إنتل» تساهم بـ 2% من إجمالي الناتج الإسرائيلي

زائر يتفقد منتجات «إنتل» في معرض تكنولوجي بتل أبيب، 3 سبتمبر 2019 (فرانس برس)

ألمانيا... أزمات لصناعة السيارات

برلين ـ **العربي الجديد**

تتصاعد مخاوف الاقتصاديين من وقوع ألمانيا في أزمة اقتصادية، وسط مؤشرات قوية على معاناة الإنتاج فيها أزمات حقيقية، وهو ما أظهرته صناعة السيارات العملاقة خلال الأيام الماضية.

بينما نجحت ألمانيا في اجتياز جائحة كورونا قبل أربع سنوات، وتجنبت توقفاً كارثياً لقطاعها الصناعي بعد أن قطعت روسيا إمدادات الغاز عنها، في أعقاب فرض الغرب عقوبات واسعة ضد موسكو بسبب غزوها أوكرانيا في فبراير/شباط 2022، إلا أن ذلك النجاح لم يبدد المخاوف المتعلقة باحتمالية وقوع أزمة اقتصادية. وجاءت أحداث الأسبوعين الماضيين لتؤكد بشكل مثير أن تلك المخاوف كانت مبررة.

فقد شهدت الانتخابات التي أجريت في ولايتي توريننغن وساكسونيا، شرق ألمانيا، بداية سبتمبر/أيلول الجاري، زيادة في دعم الأحزاب الشعبوية، مما شكل ضربة جديدة للائتلاف الحاكم في برلين وزاد من الشكوك بشأن قدرة ألمانيا على جذب الاستثمارات. وفي اليوم التالي مباشرة، فاجأت «فولكسفاغن»، أكبر شركة لصناعة السيارات في البلاد، الجميع بإعلان نيتها إغلاق مصانع محلية بسبب تراجع الطلب، بعد ذلك، خفضت شركة بي إم دبليو توقعاتها لأرباح العام بأكمله.

وفي تقرير يدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية لتعزيز تنافسية الدولة وإصلاح اقتصادها القائم على الصناعة، كتبت رئيسة مجموعة الضغط الصناعي «بي دي أي»، تانيا غونر، أنه «لا جدوى من تجميل الواقع، فألمانيا تواصل التخلف دولياً». وأضافت غونر النائبة البرلمانية السابقة أن تحول ألمانيا «سيكلف الجميع... الاقتصاد والسياسة والمجتمع، لكن عدم التحول سيكلفنا أكثر بكثير». واشتدت الصعوبات الاقتصادية لفترة من الوقت، إذ تضرر قطاع التصنيع، العمود الفقري للاقتصاد الألماني، بشدة جراء تراجع الطلب من المستهلكين في الصين، التي تُعد سوقاً رئيسة لتصدير السيارات الفاخرة والآلات المتطورة الألمانية. وفاجأت «فولكسفاغن» العمال والقيادات السياسية في وقت سابق من الشهر الجاري، بإعلانها نيتها إلغاء اتفاقية عمالية استمرت ثلاثة عقود، منعت خلالها الشركة من تنفيذ تسريحات قسرية. كما اعلنت أنها تدرس لأول مرة في تاريخها الممتد على مدى 87 عاماً إمكانية إغلاق بعض مصانعها في ألمانيا.

هذا التصريح أثار احتجاجاً فورياً من النقابات العمالية القوية التي تتمتع بنفوذ كبير في الشركة، حتى بمعايير ألمانيا. ومن المتوقع أن تكون المفاوضات المقبلة بين الإدارة وممثلي العمال، في محاولة لحل الأزمة، تجربة صعبة ومؤلمة لكلا الطرفين.

وعلى الجانب الآخر، كانت شركة بي إم دبليو أكثر مرونة في التكيف مع التحول نحو السيارات الكهربائية، إلا أن المنافسة الأصغر حجماً للشركة لم تكن بعيدة عن سلسلة الأخبار السلبية هذا الشهر. فقد اضطرت الشركة، التي يقع مقرها في ميونخ، إلى خفض توقعاتها لأرباح العام بسبب تراجع الطلب في الصين، بالإضافة إلى استدعاء 1,5 مليون سيارة نتيجة مشكلات محتملة في أنظمة المكابح.

فولكسفاغن توظف اكثر من 600 الف شخص حول العالم

مصنع فولكسفاغن للسيارات الكهربائية في مدينة إمدن شمالي ألمانيا، 20 مايو 2022 (فرانس برس)